



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴰⵎⴰⵏⵜ  
Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمملكة المغربية  
مؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

مجلس حقوق الإنسان

الدورة 32

13 يونيو – 1 يوليو 2016

البند 3 من جدول الأعمال

النقاش السنوي حول حقوق المرأة

مداخلة شفوية

16 يونيو 2016

قصر الأمم

جنيف

يتشرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالملكة المغربية بالمشاركة في هذا النقاش السنوي حول حقوق المرأة والتي يعتبرها قضية ذات أولوية في برامجه وأنشطته.

يدرك المجلس الوطني تماما أهمية أهداف التنمية المستدامة في تحقيق تقدم ملموس وتحسين مستوى عيش حياة الملايين من النساء عبر العالم، كما يدرك أن تفعيل هذه الأهداف، إن تم بشكل صحيح، سيكون له وقع إيجابي كبير على تمتع جميع النساء بحقوقهن.

وقد انخرط المجلس الوطني منذ البداية في النقاشات الدائرة حول هذه الأهداف، من خلال تنظيم لقاء للمؤسسات الوطنية في إطار المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، بمدينة مراكش سنة 2014، حيث خرج بتوصيات شددت على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في صياغة هذه الأهداف وتفعيلها. وشارك أيضا في المؤتمر الدولي 12 الذي نظمه التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية في مدينة ميريدا المكسيكية، في أكتوبر 2016، والذي تبنى إعلانا تم فيه التأكيد من بين أمور أخرى على دور المؤسسات الوطنية في التصدي لجميع أشكال الإقصاء والفقر وفي إدماج حقوق الإنسان للنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين في عملها.

وفي نفس السياق، أصدر المجلس الوطني في أكتوبر 2015 تقريرا موضوعاتيا حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب"، سلط فيه الضوء على التقدم المحرز ببلادنا في مجال المساواة، وخاصة اعتماد دستور جديد وقانون الأسرة وقانون الجنسية وسحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما تطرق إلى التحديات التي ما زالت تعوق حقوق المرأة مثل العنف الممارس ضدها، الزواج المبكر وتعدد الزوجات وصعوبة وصول المرأة إلى الوصاية القانونية وقوانين الإرث غير المتكافئة والقواعد التي تحكم الملكية الجماعية للأراضي بولوج المرأة إلى العدالة.

وبخصوص تشغيل العمال المنزليين الذين تشكل غالبيتهم من طفلات، يدعو المجلس إلى اعتماد قانون يحظر تشغيل الأشخاص ما دون سن 18 خلال الفترة الانتقالية التي جاء بها مشروع القانون الحالي، مع التنصيص على الآليات الموائمة لهذه الفترة. كما يوصي المجلس الوطني الحكومة والبرلمان بتسريع اعتماد قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بشكل يضمن تمتع هذه الهيئة بولايات الحماية والوقاية وتعزيز المساواة والمناصفة بين الجنسين، وكذلك بالوسائل اللازمة لضمان اضطلاعها بمهامها وفقا للدستور المغربي. كما يدعوها إلى اعتماد القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء بشكل يستجيب لتوصياته الواردة في مذكرته

الموجهة إلى البرلمان، وخاصة تلك المتعلقة بتعريف العنف والحماية والوقاية وجبر أضرار الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب.

وأخيرا، يدعو المجلس الوطني الحكومة إلى إدماج جميع القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في أجندتها المتعلقة بتفعيل أهداف التنمية المستدامة، وبحثها على تعزيز مقارباتها التشاركية والتشاورية الرامية إلى إعداد التقرير المرحلي الذي سيقدمه المغرب خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى بنيويورك في يوليو من العام الجاري.

شكرا